الملحوظ فيه عدم اعتبارها فالاخصية باعتبار ان المراد والامثلة التي تقطع
بسبب الاسوار لا ان يتحقق فيها الضرب المخصوص اخص من المراد والامثلة
التي تصلح بسبب عدم اعتبارها لا ان يتحقق فيها الشكل مثلا المراد والا
الامثلة التي يتحقق فيها خصوص الضرب المذكور اعني الموجبتين
موجبتين كليتين اذا اعتبرت الاسوار اخص من المراد والامثلة التي تتحقق
فيها الشكل الاول اذا لم تعتبر الاسوار لا ان يتحقق في هذا الضرب وفي
غيره عند عدم اعتبارها فالخصوص والعموم باعتبار الماصدق لا
باعتبار المفهوم لتباينهما مفهوما على هذا الوجه وان زعمه بعض فا
فاعرفه وعبارة مختصر السنوسي وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة الوسط
مع الاصغر والاكبر شكلا اي اشكالا اربعة فقط لانها ونبه بذلك الى ان
فقط مقدمة من تاخير بحسب الحد الوسط اي لا بحسب نسبة اجزائها لكم
والكيف اذ لا اعتبار له في انقسام القياس الى الاشكال الاربعة
حمل الحد الوسط اخذ من قوله ووضعه الرابع ضميره الى الحد الوسط
والى بالافعال لا اسما في مثل هذا السياق تشعر بان ما بعدها تفصيل
لما قبلها والمراد الهيئة الحاصلة اي فلانها في كلام المص هنا ما مر
حال كونه ثانيا اي تاليا في الاعتبار والمراد يسمى ثانيا ولم يجعله منصوبا
بنزع الخافض لانه سماعي المقدم والتالي في الشرطيات في الشكل الاول
فيما بان يكون الحد الوسط تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى نحو كلما كان
هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما وقس البقية
هذا الترتيب المتقدم في قوله هذا وقوله المتقدم اشارة الى ان ال في الترتيب
للعهد والجمع بينهما للايضاح في التحلي اي الكمال والقوة بالشكل الكامل
اي على الاطلاق واما كمال الثاني والثالث فنسبي للمطالب الاربعة
بسابق بيان ترتيبها في الشرف على النظم الطبيعي اي الترتيب الجاري
مقتضى الطبيعة وما ثالثها فالعكس ثم منها اي الحد الوسط حتى يلزم
الاظهر ان حتى تفريعية فالفعل بعدها مرفوع وقوله لكون فرده الخ
علة ليلزم الذي هو اشرف من المحمول الخ قال في الكبير ويعارض هذا
ان المحمول محط الفائدة اهـ واقول لا معارضة لان المفضول قد يختص بمزية

لا توجد

١٠٥

لا توجد في القياس انما يطلب لاجله ايجابا وسلبا اي فهو ومن تابع للمو
للموضوع والموضوع المتبوع اشرف من التابع في احسن المقدمتين اقول
افعل التفضيل هنا وفي قوله سابقا اشرف المقدمتين على غير بابه فلا يقال
هذا يقتضي حسن كل من المقدمتين وقوله سابقا اشرف المقدمتين يقتضي
شرفهما ففي كلامه تناقض وبعد عن الطبع جدا ولهذا لم يوجد في القرآن
بخلاف الثلاثة فانها موجودة فيه بطريق الاشارة اليها فالاول في
قول الخليل ان الله ياتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب
ونظم القياس انت لا تقدر ان تاتي بالشمس من المغرب وكل ما لا يقدر
على ذلك ليس باله واما الثاني ففي قوله فلما افل قال لا احب الافلين ونظم الثاني
على هذا افل او هذا افل ولا شيء من الافل له باهل ينتج هذا ليس باله
واما الثالث ففي رد الله على اليهود القائلين ما انزل الله على بشر من
شيء بقوله قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى ونظم القياس موسى
انزل جز بشر موسى انزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر انزل عليه الكتاب فهذه
الموجبة الجزئية ترد السالبة الكلية التي قالتها اليهود واورد
عليه انه كما لم لا يجوز ان يكون قوله تعالى ان الله ياتي بالشمس من
المشرق فأت بها من المغرب اشارة الى قياس من الرابع نظمه كل من
لا يقدر على ان ياتي بالشمس من المغرب ليس باله وانت لا تقدر على ان
تاتي بالشمس من المغرب مع ان هذا انما حوذ تكون على ترتيب الماخوذ
منه اجيب بان علة ذلك ان النتيجة تخرج تركيبا عكس الى لا يهنا
دلي ليس انت او ليس ربي انت فتلزم وقوع الرفع ضمير الرفع في
محل نصب لخبر ليس افاده في الكبير اقول انما ادعى المورد جزمه
جواز كون الاية اشارة الى قياس من الرابع والمناطقة لا
يعتدون بالالفاظ بل مطمح نظرهم المعاني فلا يلزم التعبير بدليله
بما يقوم كالاسم العلم واسم الاشارة فالمناسب ان الاية تصلح للاشارة
الى كل من الاول والرابع فاعرفه ووجه برهان الدين في حواشي الصغرى
بعده عن الطبع جدا باحتياجه الى مزيد عمل لانه يحتاج الى تقريبين لان
موضوع المطلوب محمول في صغراه ومحموله موضوع في كبراه فيحتاج

Copyright © King Saud University